المحور السابع : تطور السياسة الاقتصادية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي بالجزائر خلال الفترة (2001-2004)

يعتبر هذا البرنامج من منظور متخذي القرار في الجزائر أداة من أدوات السياسات الاقتصادية والمتمثلة في سياسة الإنفاق العام، وهو متمثل أساسا في دفع عجلة النمو الاقتصادي بالجزائر، مركزة على المشاريع الاقتصادية والداعمة للعمليات الإنتاجية والخدماتية، وجاءت ملامح هذا البرنامج في الجزائر من خلال برنامج رئيس الجمهورية الانتخابي، ثم ظهر كمحور ثالث في برنامج حكومي وكهدف استراتيجي لتحسين مستوى معيشة المواطنين وتعميم التطور الاقتصادي والتوزيع العادل لثمار النمو.

كما أنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمان كما ترمي تلك الأنشطة إلى توفير مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية.

وقد أقر هذا البرنامج في أفريل 2001 وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة (2001-2004) بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دج، أي ما يقارب 7 مليار دولار، وهو يعتبر برنامج ضخمة قياسا باحتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ 11.9 مليار دولار.

أولا : أهداف وخصائص برنامج الإنعاش الاقتصادي :

1- أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي: يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين وفك العزلة عن المناطق النائية.
- إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها.
- تطوير المنشآت الصحية.
- تحسين ظروف تمدرس التلاميذ وإعادة تأهيل المرافق الاجتماعية.
- تطوير المنشآت والمرافق الجوارية، وتوسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية.
- توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة.
- تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع.
- تنمية القطاع الزراعي من أجل التخفيف من التبعية بالاعتماد على إصلاح الأراضي بالجنوب.

2- خصائص ومداخل البرنامج:

- يتبنى هذا البرنامج النظرة الكينزية الخاصة بالطلب الكلي الفعال، إذ أنه في حالة الركود الاقتصادي وبافتراض حالة عدم التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج فإن زيادة الإنفاق الحكومي الموجه للاستثمار يؤدي إلى زيادة العرض الكلي ورفع مستوى التشغيل، مما ينتج عنه رفع معدل النمو الاقتصادي وتقليص حجم البطالة وهذا في ظل النتائج المترتبة عن فترة الإصلاحات الهيكلية، والتي وإن كانت قد نجحت في ضبط وتحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية، فإنها لم تتمكن من تحفيز معدل النمو الاقتصادي للارتفاع، ولا بعد هذا البرنامج تنص من الإصلاحات التي لا بد من إجرائها على الاقتصاد الجزائري، وإنما هو إجراء مرافق يسمح بتعميق هذه الإصلاحات تحت ظروف أكثر ملاءمة.
- نجاح هذا البرنامج مرهون بتطبيق إصلاحات اقتصادية، تتضمن إصلاح القطاع المصرفي والقطاع المالي وقطاع الطاقة والمناجم والكهرباء والمواصلات السلكية واللاسلكية والقطاع الاقتصادي العام والإدارة الجمالية وتنظيم الاستثمار وإجراءاته.
- توجيه النفقات الاستثمارية إلى القطاعات ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي ومن أهمها الأشغال العمومية، الصحة، التعليم، الفلاحة وغيرها من القطاعات ذات الأثر المزدوج، فمن جهة تساهم في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال الطالب التي تحدثه العمليات الاستثمارية المخصصة لها، ومن جهة أخرى فإن عمليات الإنشاء أو التحسين هذه المنشآت من شأنها أن تحسن من الخدمات المقدمة للأفراد وبالتالي تحسين ظروف الحياة لهم.

ثانيا: استراتيجية برنامج الإنعاش الاقتصادي والسياسات المصاحبة له:

1- **استراتيجية برنامج الإنعاش الاقتصادي:**

إن برامج التعديل الهيكلي المطبقة من أجل استرجاع توازن الاقتصاد الكلي أدت إلى تقليص في المستوى المعيشي للسكان، وهذه البرامج المتمثلة في الإصلاحات المؤسسية والهيكلية كان هدفها هو تمكين الاقتصاد الوطني من الاندماج في الاقتصاد العالمي ، لكن نتائج هذه الأخيرة كان لها آثار غير مرغوبة فيها على مستوى معيشة السكان، كما أنها لم تؤدي إلى تحسين أداء إنتاجية الهياكل الاقتصادية، وبالتالي ركزت الحكومة على العمل وفقاً لتكييف مسار عملية الإصلاح لتشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وتحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية لتصبح المصدر الرئيسي للثروة.

وهكذا فإن الحكومة توصلت إلى نتيجة تقضي بأنه دون تحضير فضاء اقتصادي، ودون تعزيز قدرات الإنتاج المحلية وإنعاشها، ودون تعبئة الادخار المحلي، ودون خلق القدرة الشرائية، فإن إقامة استراتيجية للإنعاش الاقتصادي قائمه على الإصلاحات العامة لإطار التسيير وإصلاحات هياكل الاقتصاد الوطني قد تصطدم بعراقيل سريعة في تطبيق، بل تزيد من حدة تفكك الاقتصاد الجزائري على المستوى الجغرافي والاجتماعي، وعليه من الضروري القيام بعمل واسع النطاق لتصحيح آثار التفكيك وتهيئة بلادنا إلى إنعاش أفضل.

وتقوم هذه الاستراتيجية على تحفيز كبير من طرف الدولة عن طريق إنعاش الطلب لإنعاش الاقتصاد، وتقليص نسبة البطالة ودعم الإنتاج الوطني، معتمدة على مداخيل المحروقات بصفة أساسية.

2- **السياسات المصاحبة للبرنامج:**

إن تطبيق الإنعاش الاقتصادي قد يتطلب تجنيد موارد هامة، ومن أجل إنجازه وبأقل تكلفة والحصول على نتائج مرضية وجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة، وفي هذا الإطار تم اتخاذ مجموعة من التدابير الجمالية والأحكام المالية والموضحة في الجدول رقم (03) التالي:

الجدول رقم (03): السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي القطاعات

القطاعات	2001	2002	2003	2004	المجموع
عصرنة إدارة الضرائب	0.2	2.5	7.5	9.8	20
صندوق المساهمة والشراكة	5.5	7	5	5	22.5
تهيئة المناطق الصناعية	0.3	1	0.7	-	2
صندوق التنبؤ على المدى المتوسط والطويل	0.03	0.05	-	-	0.08
المجموع	6.33	11.35	13.7	15.2	46.58

يلاحظ من خلال الجدول أن الحكومة سعت إلى تحقيق أهداف البرنامج من خلال التطرق إلى تغيرات وسياسات موافقة للبرنامج، أي تخصيص موارد مالية رمت إلى تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسة والإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال، بالإضافة إلى جعل المحيط الاقتصادي يتلاءم مع الاقتصاد العالمي والشراكة مع الاتحاد الأوروبي والوصول للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة.

ثالثا- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي :

نتيجة التحسن لبعض المتغيرات الاقتصادية أعلنت الحكومة سنة 2001 الشروع في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004)، وهو في جوهره برنامج الإنعاش الاجتماعي.

وقد خصص لهذا البرنامج غلاف مالي أولي مقدر ب 525 مليار دينار جزائري ما يعادل 7 مليار دولار، خصص أساسا لدعم نفقات التجهيز، ويمكن ملاحظة التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجدول رقم (04) الآتي:

الجدول رقم (04): التوزيع الزمني لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر

السنوات	المبالغ المالية (مليار دج)	نسبة المبالغ
2001	205.40	39.10
2002	185.90	35.41
2003	113.20	21.56
2004	20.50	3.90
المجموع	525	100

المصدر: رئاسة الحكومة: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

يلاحظ من خلال الجدول رقم (04) أن المخصصات الموزعة تركزت في السنتين الأوليتين من فترة تنفيذ البرنامج، وهذا يعكس رغبة الدولة في تسريع وتسيير الإنفاق خلال أقصر مدة ممكنة ومن ثم استغلال الانفراج المالي الذي عرفته الجزائر لتحقيق أكبر منفعة للاقتصاد المحلي، سواء من ناحية معدلات النمو الاقتصادي وإنشاء مناصب العمل والتطوير من ناحية أخرى، كما توزعت تلك المبالغ المالية على عدد من المشاريع الخاصة بالبرنامج حسب القطاعات الاقتصادية التي استهدفها، وبلغ عدد المشاريع التي جاءت ضمن هذا البرنامج 15974 مشروعا.

كما يتمحور توزيع رخصة البرنامج الكلية على مختلف القطاعات الرئيسية والذي يتوزع حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي والصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف المجالات، وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية كما يوضحه الجدول رقم (05) الآتي:

الجدول رقم (05): مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2004)

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ مليار. دج	مجموع النسب %
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0	210.5	40.1
تنمية محلية وبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	38.8
دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	12.4
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/	45	8.6
المجموع	**205.4**	**185.9**	**113.9**	**20.5**	**525.0**	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: تقرير الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001/ الدورة العامة.

ما يتم ملاحظته من خلال الجدول رقم (05) هو استحواذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40.10 % من إجمالي المبالغ المخصصة للبرنامج، وهذا دليل على عزم الدولة على تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، نتيجة ما خلفه الوضع الأمني من خراب وتوقف الاستثمارات، كما يلاحظ كذلك تمركز قطاع التنمية المحلية والبشرية في هذا البرنامج على المرتبة الثانية بنسبة 38.8 % من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج، وذلك راجع لتدارك التأخر في مشاريع الصحة والتعليم الذي كان ناتجا عن تقليص الإنفاق العام في فترة التسعينيات من القرن العشرين، كما توزع باقي اعتمادات البرنامج على القطاعات الأخرى منها دعم الإصلاحات وكذلك دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري.

- **الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية**:

إن تخصيص أكبر نسبة من المخصصات المالية للبرنامج لقطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، يرجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال السنوات السابقة، والذي يرجع إلى الوضعية الصعبة التي عانت منها الجزائر خلال فترة التسعينيات من القرن العشرين، أين كانت في حالة عجز مالي أجبرت الدولة على الحد من إنفاقها العام بشكل كبير, كما أن الاستثمار في هذا القطاع

سيساهم في إنعاش المؤسسات الإنتاجية الوطنية العامة والخاصة من خلال تهيئة المناخ المناسب لنشاطها، مما يؤدي إلى توفير مناصب عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة.

كما يساهم الاستثمار في هذا المجال إلى توفير الظروف الملائمة للاستثمار وبالتالي رفع معدلات الاستثمار المحلية والأجنبية, ويعتبر هذا القطاع مولد لمناصب شغل بصفته كثيف اليد العاملة وبالتالي سيساهم في تقليص معدلات البطالة.

- **التنمية المحلية والبشرية**: إن ترابط الجانب الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع دفع بالدولة إلى إرفاق التدابير والإجراءات الخاصة بتحسين وتيرة النشاط الاقتصادي بإجراءات أخرى كفيلة بخلق ديناميكية تنموية على المستوى المحلي، تشمل مختلف النقاط الأساسية للجانب الاجتماعي لأفراد المجتمع، وعلى هذا الأساس جاء برنامج التنمية المحلية والبشرية مشكلاً ما نسبته 38.8 % من إجمالي قيمة المخطط بمبلغ 204.2 مليار دج كما سيؤدي دعم الموارد البشرية إلى رفع معدل التنمية البشرية، وبالتالي تخفيض نسبة الفقر بين أفراد المجتمع وتوزعت مخصصات هذا القطاع على ثلاثة فروع رئيسية وهي:
  - برنامج التنمية المحلية: خصص لهذا البرنامج مبلغ بمقدار 97 مليار دج وهو يهدف إلى تشجيع التنمية على المستوى المحلي وبالتالي المحافظة على التوازنات الجهوية، التي من شأنها دعم الاستقرار على المستوى الكلي وذلك بحكم تنوع واختلاف ظروف وخصائص كل منطقة من مناطق الوطن، والهدف من ذلك هو العمل على تحسين الإطار المعيشي للأفراد، وذلك يتجلى في الاستثمار في المجالات التي لها صلة مباشرة بالحياة اليومية للمواطنين وكذا تأهيل المناطق النائية والمعزولة
  - برنامج التشغيل والحماية الاجتماعية: يهدف هذا البرنامج إلى دعم الجهود الرامية إلى الحد من ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع معدلات الفقر، حيث خصص له مبلغ 17 مليار دج موجهة بالأساس إلى تمويل المشاريع ذات المنفعة العمومية وذات الكثافة العمالية، وكذا تأطير سوق العمل عن طريق تطوير الوكالة الوطنية للتشغيل قصد زيادة حجم العمالة من جهة، ومن جهة أخرى للتكفل بفئة المعاقين والعجزة والمحرومين بمنحهم منح وتحويلات اجتماعية قصد الحد من التفاوت في الدخول بين فئات المجتمع،
  - برنامج تنمية الموارد البشرية: هدف هذا البرنامج الذي خصص له حوالي 90.2 مليار دج إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية، والتي تنعكس مباشرة على المستوى المعيشي للسكان، وذلك بتطوير المستوى التعليمي والصحي مع الاستعانة بالتكنولوجيا الحديثة وترقية عنصر المعرفة لدى أفراد المجتمع، وذلك بالعمل على زيادة المؤسسات التعليمية والجامعات والهياكل الرياضية والثقافية،
- **الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري**: يبرز أن هذا القطاع خصص له نسبة 12.4% من إجمالي المبلغ لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وذلك بمقدار 65.4 مليار دج، وهي مقسمة بين اعتمادات مالية مخصصة لقطاع الفلاحة بقيمة 55.9 مليار دج، و9.5 مليار دج مخصصة لقطاع الصيد البحري والموارد المائية.

أ- قطاع الفلاحة: يرجع اهتمام برنامج الإنعاش الاقتصادي بهذا القطاع لتعزيز ديناميكية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية (PNDA), ويهدف هذا البرنامج إلى توسيع الإنتاج الفلاحي وترقية الصادرات, إضافة إلى تحقيق الاستقرار لسكان الريف والمساهمة في محاربة الفقر والتهميش الذي يعرفه الوسط الريفي.

ب- قطاع الصيد البحري والموارد المائية: إن اهتمام برنامج الإنعاش الاقتصادي بإدراج هذا القطاع ضمن محاوره يرمي إلى خلق مناصب شغل دائمة (مباشرة وغير مباشرة) وتحسين القدرة الشرائية، وكذلك الحفاظ على البيئة وتحديث الحضيرة السمكية وتطوير الصيد البحري، كما أن امتلاك الجزائر لواجهة بحرية تمتد على طول 1200 كلم تجعل من هذا القطاع مورداً هاماً للثروة ومبرراً للاهتمام به من أجل زيادة الإنتاج وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وقد تم برمجة عدة مشاريع لترقية هذا القطاع من بينها مشاريع لدعم النشاطات المنتجة, وتطوير الصيد البحري, التصليح والصيانة, توفير أجهزة الحفظ والتبريد والنقل .

●**دعم الإصلاحات**: قدر المبلغ المخصص لهذا القطاع بـ 45 مليار دج على امتداد 4 سنوات وهو يمثل 8.6% من المبلغ الكلي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي, ويهدف إلى إعادة هيكلة وتحسين المناخ الاقتصادي الذي تعمل ضمنه المؤسسة وذلك من خلال توفير الظروف المناسبة ودعم المؤسسات الوطنية الإنتاجية وترقية القدرة التنافسية لها, بالإضافة إلى تطوير الإدارة الضريبية من أجل رفع الحصيلة الجبائية للدولة ومحاربة الغش والتهرب الضريبي.